الأمم المتحدة

A/C.2/67/SR.3

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
30 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد تالبوت ..... (غيانا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

12-53724X (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد خان** (إندونيسيا): قال، متحدثاً باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) إن بعض البلدان النامية أسهمت إسهاماً كبيراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدولية وساعدت بذلك على التخفيف من التأثيرات السلبية للأزمتين المالية والاقتصادية العالميتين. ولكن يلزم اتخاذ مزيد من الخطوات لدعم الانتعاش الاقتصادي العالمي ويلزم القيام بعمل جماعي لصياغة استجابة طويلة الأجل للتحديات التي يمثلها الفقر والجوع وتغيُّر المناخ وذلك بهدف إقامة اقتصاد عالمي أكثر صموداً وعدلاً. وعلاوة على ذلك، من اللازم أن تعزز الدول الأعضاء قدرتها على التصدي للتحديات الإنمائية الراهنة والمستقبلية وعلى معالجة احتياجات وتطلعات الفقراء وأشد الفئات ضعفاً، لا سيما الأطفال.

٢ - وأضاف قائلاً إن الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد حسّنت حياة ملايين من البشر ولكن على الرغم من ذلك فإن كثرة من أقل البلدان نمواً لا تمضي على المسار المستهدف لتحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ وتحتاج على نحو عاجل إلى مساعدة لتمكينها من القيام بذلك. ويجب أن تُبقي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على تركيز على القضاء على الفقر ويجب على العالم، في ذلك الصدد، أن يضع استراتيجيات إنمائية تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدل الاجتماعي والاستدامة البيئية، وذلك مع اتخاذه أيضاً إجراءات للحيلولة دون حدوث أزمة مالية واقتصادية عالمية أخرى.

٣ - واستطرد يقول إن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠)، المعنونة ”المستقبل الذي نبتغيه“، تشكل إطاراً لمعالجة تحديات التنمية المستدامة في المستقبل وسيهتدي بها عمل اللجنة الثانية (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق). ويجب على الدول الأعضاء أن تعزز نجاحات الأهداف الإنمائية للألفية وأن تدمج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، يجب عليها أن تحشد موارد مالية إضافية لدعم التنمية المستدامة وأن تكفل إفضاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة الذي اتُفق عليه في مؤتمر ريو + ٢٠ إلى الوفاء بالالتزامات بتحقيق التنمية المستدامة وأن تكفل إسهامه في إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤ - وأردف قائلا إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) تشدد على أهمية أن يسفر مؤتمر الدوحة المعني بتغيُّر المناخ عن نتيجة ناجحة. ويجب إيلاء اهتمام أكبر للتخفيف من آثار تغيُّر المناخ ومن المخاطر المرتبطة بالكوارث. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب أن تيسّر الدول الأعضاء أنشطة نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في البلدان النامية وأن تعزز آليات الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد الإقليمي. ويجب عليها أن تتمسك بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وما يقابلها من قدرات. وبينما يتوجب على البلدان المتقدمة النمو أن تتولى الدور القيادي في الحد من الانبعاثات يجب أيضاً على البلدان النامية أن تتخذ إجراءات تحقيقاً لتلك الغاية.

٥ - **السيد خيتشاديث** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال، متحدثاً باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، إن المجموعة ترغب في إبداء تأييدها للبيان الذي أُدلي به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٦ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من التقدم الملحوظ الذي تحقق نحو تنفيذ برنامج عمل ألماتي، ما زالت البلدان النامية غير الساحلية تواجه معوقات وتحديات خطيرة فيما يتعلق بالتجارة والنقل العابر (الترانزيت) والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام. وعلاوة على ذلك، فإن

قصور البنية التحتية للنقل في تلك البلدان، والإجراءات التي تواجه تلك البلدان فيما يتعلق بالجمارك وعبور الحدود، وبُعدها عن الأسواق الدولية الرئيسية، وارتفاع تكاليف النقل والمعاملات التجارية هي أمور تجعل من الصعب عليها أن تنافس في الأسواق المالية. وتتفاقم التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية بفعل ظواهر عالمية أخرى، من بينها ارتفاع تكاليف الأغذية، وتقلُّب أسعار الطاقة والسلع، وتغيُّر المناخ.

٧ - وأكد أن التعاون على الصعيدين الثنائي والعالمي يمكن أن يخفف الكثير من التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. وقال إن من الأمور البالغة الأهمية أن تفي البلدان النامية غير الساحلية ويفي جيرانها من بلدان العبور (الترانزيت) بالتزامات كل منهم كما هي مبينة في برنامج عمل ألماتي. وقال إن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية تؤيد بشدة تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي (A/67/210)، لا سيما الدعوة إلى قيام المجتمع الدولي بتقديم مساعدة مالية وتكنولوجية ومساعدة في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية غير الساحلية، ويلزم أيضاً تقديم استثمار أجنبي مباشر إضافي ونقل التكنولوجيا إلى تلك البلدان لتمكينها من تعزيز قدرتها على الصمود والنهوض بالتنمية المستدامة. ويجب أيضاً تقديم المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية لتمكينها من الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ومن الاندماج على نحو أوفى في الاقتصاد العالمي. وفي ذلك الصدد، بإمكان معهد الأبحاث الدولي لشؤون البلدان النامية غير الساحلية أن يقوم بدور هام في تحسين قدراتها التحليلية ودعم الأبحاث لتلبية احتياجاتها المحددة. وحث البلدان النامية غير الساحلية التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق المتعدد الأطراف الخاص بإنشاء معهد الأبحاث أو التي لم تصدق بعد على ذلك الاتفاق على القيام بذلك.

٨ - وقال إنه ينبغي عقد مؤتمر استعراضي شامل لبرنامج عمل ألماتي في عام ٢٠١٤ بهدف وضع إطار استراتيجي من أجل العقد المقبل يستند إلى شراكات موسعة النطاق فيما بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان الترانزيت النامية وإلى دعم فعال من الشركاء في التنمية، على النحو المدعو إليه في قرار الجمعية العامة ٦٦/٢١٤ كي يتسنى أن تصبح البلدان النامية غير الساحلية أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الهزات الخارجية ومندمجة على نحو أوفى في النظام التجاري العالمي.

٩ - **السيد خليل** (مصر): قال، متحدثاً باسم المجموعة العربية، إن زهاء ثلثي أنشطة الأمم المتحدة ترمي إلى تعزيز التنمية؛ ويجب أن تظل المبادئ التي تحكم تلك الأنشطة ثابتة. وتستلزم عمليات ما بعد ريو + ٢٠ جميعها اتباع نهج متكامل ويجب أن تتلاقى حول نفس الهدف، وهو وضع إطار فعال وشامل وعادل ومستدام وفي صالح التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يقلل، ضمن أمور أخرى، من التفاوتات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

١٠ - وأضاف قائلاً إن المجموعة العربية تشيد بالنية المتجهة إلى رفع مستوى وحدة الأمم المتحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب كي تصبح مكتباً كامل الأهلية تابعاً للأمم المتحدة. ولكن يجب على الدول الأعضاء أن تكفل تزويد ذلك المكتب بموارد بشرية ومالية كافية.

١١ - وأردف يقول إن الأثر الإنمائي للتجارة الدولية يجب تعظيمه، لا سيما في إطار جولة الدوحة، التي يجب أن تنتهي نهاية ناجحة. وينبغي أيضاً مضاعفة الدعم الدولي للبلدان النامية في مجالي النفاذ إلى الأسواق وتقديم المعونة لصالح التجارة. ويخفق العديد من البلدان المتقدمة النمو في الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها سابقاً. ويجب الحفاظ على تدفقات تلك المساعدة، وبالنظر إلى زيادة ديون البلدان النامية نتيجة للأزمتين المالية

والاقتصادية العالميتين، يجب أن تعمل الجهات الدائنة مع البلدان المدينة لإيجاد سُبل لحل قضية الديون.

١٢ - وأكد أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ يجب أن تظل الإطار الرئيسي للمفاوضات المتعددة الأطراف في ذلك المجال، وأن أية جهود دولية لمواجهة تغيُّر المناخ يجب أن تكون متسقة مع مبادئ الاتفاقية وأحكامها، لا سيما مبادئ العدالة، والمسؤوليات المشتركة مع تباين الأعباء.

١٣ - وأردف قائلاً إن المجموعة العربية تتطلع إلى نجاح الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ، التي ستُعقد في الدوحة، وتؤكد أهمية التنفيذ الكامل للصفقة التي أُقرت في الدورة السابعة عشرة، بما في ذلك، ضمن جملة أمور أخرى، التوصل إلى فترة التزام ثانية ملزِمة قانوناً لبروتوكول كيوتو، واستكمال مهام الفريق العامل المخصص المعني بإجراءات التعاون طويلة الأجل بنجاح في إطار الاتفاقية.

١٤ - وأكد ضرورة التعامل مع قضية الأمن الغذائي بشكل شامل. وقال إن من اللازم، بوجه خاص، أن تدرس الجهات المعنية قضية الدعم الزراعي الذي يقدَّم للمزارعين في البلدان المتقدمة النمو والأثر السلبي الذي يتركه ذلك الدعم على صغار المزارعين في البلدان النامية. وحث المجتمع الدولي على زيادة الاستثمار في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي وعلى الاستجابة للمطالب المشروعة للبلدان النامية، وبصفة خاصة البلدان المصنّفة كمستوردة صافية للأغذية.

١٥ - وأردف يقول إن المجتمع الدولي عليه أن يتحمل مسؤولياته ويعطي الاهتمام اللازم للحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الأليمة التي تعيشها الشعوب تحت الاحتلال الأجنبي، وبالأخص العرب الذين يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، بالإضافة إلى الشعب العربي السوري في الجولان المحتل. ويتعين على الدول الأعضاء بذل الجهود لوقف السياسات والممارسات غير القانونية التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي تشمل مصادرة الأراضي والممتلكات، وهدم المنازل، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وفرض حصار لا إنساني وغير قانوني على قطاع غزة.

١٦ - **السيد تومو مونتي** (الكاميرون): أعرب، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، عن قلقه البالغ لعدم توافر إرادة سياسية لتنفيذ الالتزامات الدولية المتفق عليها سابقاً فيما يتعلق بأهداف تنمية أفريقيا تنفيذاً كاملاً. وقال إن ثمة محاولة منهجية، فيما يبدو، من جانب بعض الجهات المعنية لإعادة التفاوض على تلك الالتزامات. ولما كانت تلك الالتزامات ما زالت محورية لكفالة انضمام أفريقيا إلى المسار الرئيسي للاقتصاد العالمي، فإن تلك المحاولات غير مقبولة. ومن دواعي الأسف أن البلدان المتقدمة النمو تسعى إلى إعادة التفاوض على مبادئ التعاون الإنمائي الراسخة تماماً في إطار استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات؛ ويجب على الدول الأعضاء أن تتمسك بالمبادئ التي تحكم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

١٧ - وأضاف قائلاً إن الاختلالات المنهجية الناجمة عن الأزمتين المالية والاقتصادية العالميتين، والتدني الحاد في التجارة الدولية، والانخفاض السريع في الاستثمار الأجنبي المباشر هي أمور تهدد بتراجع الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في أفريقيا. ومن ثم يلزم بذل جهود متضافرة لتعظيم الأثر التنموي للتجارة الدولية، فضلاً عن اتخاذ تدابير لتشجيع تقديم معونة لصالح التجارة ولتحسين إمكانية النفاذ إلى الأسواق. وينبغي أن تظل الولاية الإنمائية لجولة مفاوضات الدوحة هي أساس أي نُهُج جديدة لاختتام الجولة.

١٨ - واستطرد قائلاً إن البلدان الأفريقية تواجه تحديات تتعلق بنقل التكنولوجيا والابتكار التكنولوجي، لا سيما

فيما يتعلق بتغيُّر المناخ، والتجارة الدولية، وحقوق الملكية الفكرية. وهي مضطرة أيضاً إلى التعامل مع تقلُّب أسعار الطاقة والأغذية. وقال إن المجموعة الأفريقية تحث الجهات المانحة على تأمين تقديم دعم مالي إضافي والعمل على زيادة الشفافية والمساءلة في التعاون الإنمائي الدولي.

١٩ - وأردف قائلاً إن قلة من الدول الأفريقية تمضي على المسار نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولذا تؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دوراً بالغ الأهمية في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي القضاء على الفقر؛ ومن دواعي القلق أن تلك المساعدة انخفضت في عام ٢٠١١ لأول مرة منذ سنوات كثيرة. وعلى الرغم من عدم وفاء بعض الدول بالالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية التي عُقدت في غلين إيغلز، فإن البلدان التي أوفت بتعهدها بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠ جديرة بالثناء. وحث البلدان التي لا تخصص حتى الآن ٠،٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية على القيام بذلك في الوقت المناسب.

٢٠ - وقال إن المجموعة الأفريقية تؤكد مجدداً محورية الاتفاقية الإطارية كمنهاج مشروع وأساسي لمواجهة تغيُّر المناخ، وإنها تشعر بقلق بالغ لانعدام الإرادة السياسية للحد من انبعاثات الاحتباس الحراري، وما زالت القارة تشهد ارتفاع مستويات سطح البحر، وظواهر طقس لا يمكن التنبؤ بها، وحالات جفاف مطولة وغير مسبوقة، وفيضانات، وموجات حرارة، وتزايد فقدان التنوع البيولوجي، ويتوجّب على القارة اتخاذ خطوات للتخفيف من آثار ذلك. فما ينوف على ٦٥٠ مليون شخص في أفريقيا يعتمدون على الزراعة البعلية في بيئات تعاني من شح المياه وتدهور الأراضي، ومن الممكن فقدان ثلثي أراضي أفريقيا الصالحة للزراعة بحلول عام ٢٠٢٥ إذا استمرت الاتجاهات البيئية الحالية. وقد خلص معهد جامعة الأمم المتحدة للموارد الطبيعية في أفريقيا إلى أنه ما لم تُتخذ تدابير فعالة لمكافحة التصحر والجفاف وتدهور الأراضي فإن القارة قد لا تتمكن من إطعام ٧٥ في المائة من سكانها بحلول عام ٢٠٢٥. ولذا تتطلع المجموعة الأفريقية إلى النتيجة التي ستسفر عنها الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف، التي ستعالج، فيما يؤمل، القضايا المتعلقة بالتكيف والتخفيف والمالية والتكنولوجيا وبناء القدرات معالجة فعالة.

٢١ - **السيدة دانييل** (ناورو): قالت، متحدثة باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، إن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيُعقد في عام ٢٠١٤، سيؤكد مجدداً أن تلك الدول تواجه تحديات خاصة في مجال التنمية المستدامة وذلك بسبب أوجه هشاشتها الناجمة عن صغر حجمها، وبُعدها، ومحدودية قاعدة مواردها، وتعرضها للتحديات البيئية العالمية وللهزات الخارجية، مع احتمال تعرضها لكوارث طبيعية أكثر تواتراً. وسيتيح ذلك المؤتمر، في جملة أمور، فرصة للدول الأعضاء لمعالجة الشواغل الناشئة عن استعراض لاستراتيجية موريشيوس خلص إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية حققت تقدماً غير كافٍ أو حتى تراجعت، لا سيما فيما يتعلق بالحد من الفقر والقدرة على تحمُّل الديون. وللمساعدة على كفالة نجاح ذلك المؤتمر، ينبغي أن تسمّي الأمم المتحدة عام ٢٠١٤ السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٢ - وأضافت قائلة إن ثمة دراسة أُجريت مؤخراً خلصت إلى أن ارتفاع درجة الحرارة بمقدار ١،٢ درجة مئوية يمكن أن يؤدي إلى فقدان نصف شعاب العالم المرجانية، مما قد يترك أثراً مدمّرا على اقتصادات الكثير من الجزر الصغيرة والمجتمعات الساحلية. وعلاوة على ذلك، تخلص أعداد متزايدة من الدراسات إلى أن إمكانية قصْر الارتفاعات في درجة الحرارة حتى على درجتين مئويتين تتلاشى بسرعة.

ومع ذلك، ما زالت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تتزايد، وبُذلت جهود متضافرة في المفاوضات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ لتسويف اتخاذ إجراءات إضافية لكبح الانبعاثات حتى عام ٢٠٢٠؛ ويرمي الإعلان الصادر عن قادة تحالف الدول الجزرية الصغيرة، الذي دعا إلى أن تسفر الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف عن نتيجة طموحة، إلى مناهضة تلك الجهود. وينبغي أن تشكل جزءاً من تلك النتيجة إعادة إعطاء الأولوية لطموحات التخفيف قبل عام ٢٠٢٠، واعتماد خطة عمل شاملة، وتعبئة الموارد المالية والإمكانات في مجال التكنولوجيا وبناء القدرات، واعتماد فترة التزام ثانية ملزِمة قانوناً لبروتوكول كيوتو؛ ولن يؤيد تحالف الدول الجزرية الصغيرة أية نتيجة تُعامل الدول الجزرية على أنها تمثل عبئا بالتضامن.

٢٣ - واختتمت كلمتها قائلة إنها تحث المجتمع الدولي، بالنظر إلى أن الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد من أجل النقل وتوليد الكهرباء يمثل مصدراً رئيسياً لهشاشة اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية، على تقديم موارد مالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى تلك الدول من أجل مساعدتها على القيام معاً باستغلال مواردها الهائلة من مصادر الطاقة المتجددة.

٢٤ - **السيد ماير - هارتنغ** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال، متحدثاً أيضاً باسم البلد المنضم إلى الاتحاد كرواتيا؛ والبلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد أيسلندا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا؛ وبلدي عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ إضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، إن الاتحاد الأوروبي ما زال هو والدول الأعضاء فيه ملتزمون بتعددية الأطراف. والمداولات التي تجريها اللجنة الثانية أثناء الدورة الحالية يجب أن تأخذ في الاعتبار المناقشات والنتائج التي يتم التوصل إليها في اجتماعات أخرى ذات صلة، ومن بينها مناقشات ونتائج مؤتمر ريو + ٢٠، ومؤسسات بريتون وودز ومجموعة الثمانية ومجموعة العشرين. وسيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الاسترشاد بجهودها الرامية إلى وضع إطار إنمائي ناجح لما بعد عام ٢٠١٥، وسيركز بوجه خاص على التحضير للحدث الخاص الذي سيُعقد في عام ٢٠١٣ من أجل متابعة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فضلاً عن التحضير لمتابعة مؤتمر ريو + ٢٠.

٢٥ - وأكد أن التزام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ثابت لا يتزحزح. وقال إن تلك الأهداف تمثل قصة نجاح؛ فقد زادت من درجة التركيز السياسي على الفقر، وانخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مطلق بمقدار ٦٠٠ مليون منذ عام ١٩٩٠. والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يمثلون معاً أكبر جهة مقدِمة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وعلاوة على ذلك فإن الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، وهو أكبر اقتصاد يمنح تلك البلدان نفاذاً إلى أسواقه بدون رسوم جمركية وبدون تحديد حصص لوارداته منها. وسيواصل الاتحاد الضغط حتى موعد عام ٢٠١٥ النهائي لتمكين البلدان من تحقيق ما هو قائم من أهداف إنمائية للألفية وسيركز بوجه خاص على البلدان والقطاعات الأشد حيوداً عن المسار نحو تحقيق تلك الأهداف.

٢٦ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمون التزاماً شديداً بالوفاء بجميع التعهدات المقطوعة في مؤتمر ريو + ٢٠ بشأن الاقتصاد الأخضر الشامل، ومجالات العمل ذات الأولوية، ووضع أهداف التنمية المستدامة، واستراتيجية التمويل والإطار المؤسسي لتلك التنمية. وسيعملون أيضاً على تعميق العلاقات التجارية الثنائية والإقليمية مع البلدان النامية عن طريق اتفاقات الشراكة الاقتصادية والتجارة الحرة، فضلاً عن أن نظام

الأفضليات المعمم الجديد للاتحاد سيعود بالفائدة على البلدان الأشد احتياجاً. ويظل الاتحاد والدول الأعضاء فيه أيضاً، على المستوى المتعدد الأطراف، ملتزمين بخطة الدوحة الإنمائية وبالتوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف بشأن تيسير التجارة. وسيسعى أيضاً الاتحاد والدول الأعضاء فيه إلى كفالة تماسك السياسات والاتساق ليس فحسب بين متابعة مؤتمر ريو + ٢٠، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعملية تمويل التنمية، بل أيضاً فيما يتعلق بعمليات أخرى كثيرة، من بينها تلك المتعلقة، في جملة أمور، بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

٢٧ - وأكد أنه بالنظر إلى تماثل نطاق الموارد التمويلية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ولتنفيذ نتائج مؤتمر ريو، ينبغي السعي إلى اتباع نهج متكامل لتمويل كلتا العمليتين ولغير ذلك من سُبل تنفيذهما، فضلاً عن عمليات أخرى من قبيل التمويل الخاص بتغيُّر المناخ والتنوع البيولوجي، وذلك بهدف كفالة تماسك الجهود وعدم ازدواجيتها. وقال إن تمويل التنمية سيظل يعتمد في المقام الأول، مع ذلك، على الموارد المحلية، وما زالت السياسات المحلية أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية؛ ومن الممكن أن يكون التعاون الدولي بشأن الضرائب وغير ذلك من قضايا السياسات مكمّلاً للإجراءات المحلية، وأن يساعد على فتح الباب أمام تقديم مساهمات من الاستثمار الخاص وأن يوفر مصادر للتمويل المبتكر. وينبغي تشجيع اتباع نهج ”يتجاوز تقديم المعونة“ مع تقاسم المسؤوليات في إطار المجتمع الدولي، بالاستفادة من التقدم المحرز في المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يعكس دور ومسؤوليات الاقتصادات الصاعدة تنامي ثقلها في الاقتصاد العالمي.

٢٨ - وأكد أن الفعالية تظل إحدى ركائز التعاون الإنمائي الأساسية، قائلاً إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يعلقون لهذا السبب أهمية كبرى على مبادرة ”توحيد الأداء“ وعلى استعراض السياسات الشامل الذي تجريه الأمم المتحدة كل أربع سنوات، والذي يتيح فرصة هامة لزيادة تعزيز تماسك وفعالية وكفاءة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٢٩ - **السيد زينسو** (بنن): قال، متحدثاً باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي طال أمدها لا تستجيب للتدابير المتخذة على مستويات شتى كي ينحسر الاتجاه الهبوطي. وبالنظر إلى أن الانتعاش الذي طال انتظاره لا يلوح في الأفق حتى الآن، فإن البلدان النامية، وبالأخص أقل البلدان نمواً، تتعرض لمحن شديدة وتجابه تحديات متعددة تتراوح من حالات نقص الأغذية والطاقة إلى الركود الاقتصادي والتدهور البيئي. وما زال أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعيشون في فقر في أقل البلدان نمواً، والأمل ضئيل في أن تخف معاناتهم في القريب العاجل.

٣٠ - وأضاف قائلاً إن عامين تقريباً قد انقضيا منذ أن اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً برنامج عمل اسطنبول، الذي حدد الهدف الثامن المتمثل في إخراج نصف أقل البلدان نموا من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠؛ وما زال تحقيق ذلك الهدف بنجاح يمثل محور اهتمامات مجموعة تلك البلدان. وتؤيد المجموعة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول (A/67/88) ولكنها تؤمن بالحاجة إلى اتباع نهج أكثر استباقاً من أجل تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في إطار المجالات الثمانية ذات الأولوية تنفيذا فعالاً.

٣١ - وأكد أن زيادة سُبل الحصول على المعرفة والتكنولوجيا ستكون أمراً حيوياً على وجه الخصوص للتحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً، قائلاً إن مجموعة تلك البلدان تدعو إلى إنشاء مصرف للتكنولوجيا وإلى إنشاء آلية لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار تحقيقاً لتلك الغاية، على

النحو المتفق عليه في اسطنبول. وأضاف قائلاً إن أقل البلدان نمواً ينبغي أن تتاح لها الفرصة للاستفادة من التغيُّر التكنولوجي السريع لكي تعجّل وتيرة النمو وتحد من الفقر لديها. وفي الوقت ذاته، ينبغي القيام على أساس الأولوية بتنفيذ الالتزامات الدولية بإتاحة النفاذ إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون تحديد حصص، والحد من الحواجز غير الجمركية، وتقديم معونة من أجل التجارة، فضلاً عن تنفيذ القرارات التي اتخذتها منظمة التجارة العالمية مؤخراً بشأن الحصاد المبكر فيما يتعلق بنفاذ أقل البلدان نمواً إلى الأسواق.

٣٢ - وتطرق إلى قضايا الهجرة فقال إن وجود تمييز واضح، في ظل المناخ الاقتصادي الدولي الحالي، بين الأشخاص الذين يلتمسون الهجرة بصفة دائمة لأسباب لا علاقة لها بالقضايا الاقتصادية وأولئك الذين يلتمسون فرص عمل مؤقتة هو أمر جوهري. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تزيل شروط الأهلية الصارمة المطلوبة فيما يتعلق بانتقال العمال المؤقت في إطار لوائح الهجرة القائمة وأن تستعيض عن السياسات التي تحبّذ هجرة المهنيين الدائمة من البلدان النامية بأحكام تيسّر الانتقال المؤقت.

٣٣ - وأعرب عن إقرار مجموعة أقل البلدان نمواً للتوصية المتعلقة بتوليد فرص عمالة وعمل لائق، والحد من التفاوتات، والتكفّل بتهيئة أسباب تحقيق النمو الشامل الواردة في تقرير الأمين العام المعنون ”تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)“ (A/66/221). وقال إن المجموعة ترحب كذلك بمقترحات إعادة التنظيم المتعلقة بتدابير دعم الدخل من البلدان النامية كاستراتيجية لتصحيح نتائج الأسواق في صالح البلدان ذات القدرة التفاوضية الضعيفة، فضلاً عن المشورة التي تقدمها تلك الوثيقة بشأن سُبل التعامل مع هزات الاقتصاد الكلي. وأكد أن مجموعة أقل البلدان نمواً تقف على أهبة الاستعداد للاستفادة من جميع أنواع التعاون لتحسين صمود تلك البلدان في مواجهة الهزات الاقتصادية والطبيعية، بما في ذلك من خلال تقديم دعم موجّه وفي الوقت المناسب وكافٍ من الشركاء في التنمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتتطلع المجموعة إلى استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات بشأن الأنشطة التنفيذية وذلك بهدف تحسين كفاءة الجهود الإنمائية. وفي الوقت ذاته، تشدد المجموعة على الحاجة إلى إجراء مناقشة منفصلة بشأن خيارات استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة من أجل تيسير تعبئة الموارد واستخدامها بفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهي تأمل أن يُختتم التداول بشأن آلية لمتابعة تمويل التنمية في أثناء الدورة الحالية وتدعو إلى بذل جهد متضافر للتوصل إلى توافق آراء بشأن الخيارات المتنافسة للعمل على عكس اتجاه الزخم السياسي المتدني في معالجة تلك القضايا.

٣٤ - واستطرد يقول إن من الأمور ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً صندوق أقل البلدان نمواً، الذي أُنشئ لتلبية احتياجات تلك البلدان للتكيف مع المناخ، وتدعو المجموعة في ذلك السياق إلى تفعيل معجّل لصندوق المناخ الأخضر. وقال إن الأموال المتاحة في الوقت الحاضر غير كافية لتلبية احتياجات التكيف لدى أقل البلدان نمواً، وثمة حاجة ملحة إلى برامج أوسع نطاقاً تكون مدمجة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وفي ذلك الصدد، يشكل استمرار الاتجاه الهبوطي فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية مدعاة للقلق، لأن معظم الجهات المانحة قد خفّضت ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية استجابة للهبوط الاقتصادي العالمي. ولذا تدعو المجموعة البلدان المانحة إلى تحديد أهداف كمية وتصاعدية للمعونة التي تقدمها من أجل أقل البلدان نموا. ومن منظور البلدان المستفيدة، من الممكن أن يؤدي انعدام إمكانية التنبؤ فيما يتعلق بتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى تعريض إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ للخطر، وتهيب

المجموعة بالحكومات أن تظل وفيّة لالتزاماتها في ذلك الصدد وترغب المجموعة على وجه الخصوص في التعبير عن تقديرها للسويد والنرويج ولكسمبرغ والدانمرك وهولندا لتقديمها معونة تجاوزت الهدف الذي حددته الأمم المتحدة وهو ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١١.

٣٥ - وأردف يقول إن عدم كفاية تخفيف أعباء الديون هو، أخيراً، أحد العوائق الرئيسية التي تقف في طريق التنمية، وينبغي اتخاذ كل خطوة ممكنة لكفالة شفافية إدارة الديون على جميع المستويات. وبوجه خاص، ينبغي حماية أقل البلدان نمواً من الدائنين المفترسين الذين يسيئون استخدام آليات إعادة هيكلة الديون، وينبغي أن تتجنب سياسات الحد من الدين العام التأثير سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبالنظر إلى أن تقرير فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الصادر عام ٢٠١٢ يحدد ٢٠ بلداً منخفض الدخل وضعيفاً يعاني من كرب الديون أو معرّض لخطر بالغ، ينبغي أن تحل مبادرات جديدة محل المبادرات الدولية للتخفيف من عبء الديون التي يوشك أجلها أن ينقضي. وينبغي بحث أثر الأزمة على القدرة على تحمُّل الديون مع مؤسسات بريتون وودز.

٣٦ - وأكد أن تلك القضايا جميعها ينبغي إدراجها في مناقشة إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي ينبغي في نهاية المطاف أن يُمنح ولاية حاسمة لوضع قرارات معيارية لكفالة الاتساق والإنصاف في معالجة تلك القضايا. وأعرب في الختام عن تأييد المجموعة لمأسسة الآليات المشتركة بين الوكالات لمتابعة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وأهاب بالمجتمع الدولي زيادة التبرعات المقدمة تحقيقاً لتلك الغاية.

٣٧ - **السيد حسن شهاب** (ملديف): قال إن ملديف دأبت في العقدين المنصرمين على معالجة التهديد المتمثل في تغيُّر المناخ، معربة عن شواغلها بشأن العواصف المتكررة وارتفاع مستويات سطح البحر قبل أن تنال تلك القضية انتباه العالم بمدة طويلة. وبكون أعلى نقطة للملديف عن مستوى سطح البحر لا تتجاوز ١,٥ متر فقط، تشكل مجابهة تغيُّر المناخ مسألة تتعلق ببقاء البلد ذاته. وعلى الرغم من أن بلده يسهم بنسبة لا تتجاوز ٠٠٣,٠ في المائة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم، فإنه معرّض لأكبر خسارة، لأن أكثر من ٥٠ في المائة من جزره البالغ عددها ١ ١٩٠ جزيرة تعاني بالفعل من تحات ساحلي شديد. ولما كانت السياحة ومصايد الأسماك تدرّان ما يربو على ٨٠ في المائة من إيرادات البلد فإن تدهور نظامه الإيكولوجي ستكون له عواقب هائلة بالنسبة لسكانه.

٣٨ - وقال إن حكومة بلده تنفق حالياً أكثر من ٢٧ في المائة من ميزانيتها على بناء القدرة على الصمود لمكافحة تأثيرات تغيُّر المناخ، وقد تحولت ٢٠ جزيرة بالفعل إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة. ويتمثل هدفها في أن تصبح عديمة الانبعاثات الكربونية بحلول عام ٢٠٢٠. ولكن على الرغم من أفضل جهودها فإنها لا يمكن أن تعقد الأمل على النجاح إذا لم تلتزم البلدان التي يتوافر لديها قدر أكبر من الموارد بالحد من آثارها الكربونية.

٣٩ - واستطرد يقول إن ملديف، بصفتها مشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو (مؤتمر ريو + ٢٠)، قد رحبت بمبادرة الأمين العام ”توفير الطاقة المستدامة للجميع“ وتؤيد الآن تنفيذها التام بهدف توفير إمكانية حصول الجميع على الطاقة، والنهوض بالمصادر المتجددة، والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري. وينبغي، تحقيقاً لتلك الغاية، أن يتولى مزيد من البلدان الدور القيادي، وينبغي أن يلتزم مزيد من المصارف المتعددة الأطراف بتلك الأهداف، وينبغي إقامة مزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٤٠ - وأعرب عن رغبة وفد بلده في أن يرى تبكيراً بتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر ريو + ٢٠ ذات الأهمية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة والمحيطات، قائلاً إنه يتطلع إلى المؤتمر المقبل المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في ساموا. ويعتقد أن سنة ٢٠١٤ ينبغي تسميتها السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية ويحث جميع الدول الأعضاء على تأييد تلك المبادرة.

٤١ - **السيد رامون - موري** (بيرو): قال إن بلده، مع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهو عام ٢٠١٥، يشعر بقلق بالغ لوجود خطط إنمائية موازية. فذلك لا يسهم في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، التي ينبغي أن تسود فيها وحدة الهدف. وفي سياق مبادرات الأمم المتحدة الإنمائية، سيكون استعراض السياسات الشامل الرباعي المقبل بمثابة فرصة فريدة لإعادة توجيه تلك الطاقات نحو تحقيق نتائج أكثر تماسكاً. ويساور بلده القلق لتنامي انعدام التوازن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، مما أدى إلى التجزؤ وإلى زيادة تكاليف المعاملات. ويعتقد بلده أن الموارد ينبغي أن تشكل الأساس للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٤٢ - وأضاف قائلاً إن فتور التزام البلدان المانحة بهدف تقديم مساعدة إنمائية رسمية تمثل ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي هو ظاهرة تدعو إلى القلق، وهو نتاج تخفيضات الميزانية التي أجرتها تلك البلدان مؤخراً استجابة للأزمة الاقتصادية العالمية. وفي ذلك السياق، من المهم التصدي لمحنة البلدان المتوسطة الدخل، لأنها تضم أكثر من ٧٠ في المائة من فقراء العالم، واستكمال معايير نصيب الفرد المتعلقة بتخصيص المساعدة الإنمائية بنهج فجوات هيكلية يفحص العوامل التي تحد من التنمية. ويشدد بلده على الحاجة، من أجل تحقيق تلك الغاية، إلى فريق عامل مخصص للنظر في الإطار المناسب الذي ينبغي فيه معالجة التحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، تماشياً مع تقرير الأمين العام عن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل (A/66/220).

٤٣ - وأردف قائلاً إن القيادة يجب، كي تكون فعالة في وقت يشهد أزمة اقتصادية عالمية، أن تأخذ في الحسبان أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وأن تتيح للبلدان النامية والاقتصادات الصاعدة إمكانية الإدلاء بدلوها بدرجة أكبر، وأن ترفض التدابير الحمائية، وتعترف بالدور الأساسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

٤٤ - وأكد أن مؤتمر ريو + ٢٠ يمثل إنجازاً هاماً في السعي إلى تحقيق تعددية الأطراف استناداً إلى توافق الآراء والتعاون فيما بين البلدان؛ وأن الدول الأعضاء ينبغي أن تتجنب الآن إعادة فتح باب المناقشات أو إعادة تفسير ولاية ذلك المؤتمر. وقال إن أهداف التنمية المستدامة هي أهم نتيجة ملموسة أسفر عنها مؤتمر ريو + ٢٠، وتجسد تلك الأهداف التوصيات التي تقدم بها بلده وغيره من البلدان في عام ١٩٩٢ لمعالجة التدهور البيئي من منظور شامل، باستخدام معايير للمقاييس وأهداف قابلة للتكيف تستند إلى الظروف الفردية لكل بلد. وينبغي الآن استخدام تلك الأدوات للقضاء على الفقر وتحقيق الشمول الاجتماعي. ودعا إلى القيام فوراً بإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية لتحديد أهداف التنمية المستدامة.

٤٥ - **السيد أحمد** (الهند): قال إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي، مع وجود أكثر من بليون شخص على نطاق العالم يعيشون في فقر مدقع وجوع، أن تركز على الضرورة المطلقة للقضاء على الفقر مع استمرار التمسك بالمبادئ المعلنة في مؤتمر ريو + ٢٠، لا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وعلى الرغم من أن المناقشات بشأن خطة ما بعد عام ٢٠١٥ تشمل قضايا هامة من قبيل السلام

والأمن ضمن إطار التنمية، ينبغي ألا تنتقص تلك القضايا من التحديات الإنمائية الأساسية.

٤٦ - وأضاف قائلاً إن المشهد الإنمائي قد تغيَّر تغيّراً هائلاً على مر السنين، بحيث يشارك الآن عدد من الجهات الفاعلة الجديدة - هي القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة والمجتمع المدني - مشاركة متزايدة كجهات فاعلة أساسية. كذلك تحسَّن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وينبغي السماح له بأن ينمو في إطار الحيز الخاص به ووفقاً لمبادئه، ولكن ليس كبديل عن التعاون بين الشمال والجنوب.

٤٧ - وقال إنه يحث، مع انعقاد الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في بلده، جميع المشاركين على العمل على أن تسفر تلك الدورة عن نتيجة قوية موجهة نحو التنمية وعلى التبكير بتنفيذ بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي. ويظل تغيُّر المناخ أحد أكثر التحديات إلحاحاً التي تواجه العالم ويتطلع وفد بلده إلى أن تسفر الدورة الثامنة عشرة المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ، المقرر عقدها في الدوحة، عن نتيجة شاملة ومنصفة ومتوازنة، مع كون الإنجاز المحوري والأساسي المتوقع منها هو فترة التزام ثانية لبروتوكول كيوتو.

٤٨ - وأكد أن تنفيذ عملية ونتيجة منهاج ديربان للعمل المعزز الذي طرحت مبادرته مؤخراً ينبغي، إضافة إلى ذلك، أن يجري في إطار الاتفاقية ووفقاً تماماً لمبادئها وأحكامها، لا سيما تلك المتعلقة بالإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل بلد. وقال إن مبادئ الاتفاقية الإطارية وإحكامها وهيكلها ينبغي احترامها وإنها تشكل الأساس لأي تعاون دولي بخصوص تغيُّر المناخ.

٤٩ - وأردف قائلاً إن الحالة الاقتصادية العالمية تظل مدعاة لقلق بالغ، على الرغم من الجهود الدولية المتضافرة المبذولة للتغلب على أسوأ ما تنطوي عليه تلك الحالة من أشكال التآكل. وتدعو أوجه الهشاشة الاقتصادية المستمرة، المقرونة بوجود تحديات جديدة وناشئة، إلى إجراء إصلاح عاجل لهياكل الحوكمة العالمية. ومن الضروري منح البلدان النامية دوراً في هياكل صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية، لا سيما مؤسسات بريتون وودز، من أجل معالجة الشواغل الأساسية لأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا بخصوص قضايا القدرة على تحمّل الديون، والمساعدة المالية، والتجارة، والتنمية.

٥٠ - واختتم كلمته قائلاً إن من الضروري، أخيراً، أن تمضي الأمم المتحدة قُدماً بشأن قضية الإصلاح بتوسيع نطاق قائمة أعضاء مجلس الأمن الدائمين وغير الدائمين الموجودة لديها، وتنشيط الجمعية العامة، وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي ذلك السياق، ينبغي أن تتولى اللجنة الثانية دوراً أكبر في تشكيل وتوجيه الخطة الإنمائية العالمية.

٥١ - **السيد مكسميشيف** (الاتحاد الروسي): قال إن الحالة الاقتصادية العالمية، التي يتزايد اتسامها بتراكم اختلالات التوازن وتخييم خطر حدوث تراجع ثانٍ، ما زالت تبعث على القلق الشديد. ومع ذلك نجح بلده في تجنّب التعرُّض لخسائر خطيرة بشكل مفرط، على الرغم من اندماجه الوثيق في الاقتصاد العالمي. فقد بلغ نمو ناتجه المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١ ما مجموعه ٤,٣ في المائة، مما جعله أحد أعلى المعدلات بين اقتصادات العالم الرئيسية، في حين أن دينه العام هو الأقل بين بلدان مجموعة العشرين. فدينه الخارجي لا يتجاوز ٤٢ بليون دولار، بينما تتجاوز احتياطاته من العملات الأجنبية ٥٢٠ بليون دولار ويوجد فائض في ميزانيته قدره ١٧ بليون دولار.

٥٢ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده تعتقد أن القضية الأساسية في السياسة الوطنية هي تهيئة مناخ استثماري مواتٍ وتنافسي تماماً، وقد حددت لنفسها من هذا المنطلق هدف الانضمام إلى أكبر ٢٠ بلداً من بلدان العالم التي تهيئ المناخ المواتي لمؤسسات قطاع الأعمال بحلول عام ٢٠٢٠. وتحقيقاً لتلك الغاية، وُضع بالفعل عدد من خرائط الطريق المحددة لإزالة الحواجز الإدارية في مجالات من قبيل الطاقة، والتشييد، والجمارك، والتجارة الدولية، وتسجيل مؤسسات الأعمال، وحساباتها الضريبية.

٥٣ - وأردف يقول إن من الضروري، بالنظر إلى حالة الاقتصاد العالمي حالياً، اتخاذ تدابير منسقة لإعادة تأهيل النظام المالي الدولي ولربطه ربطاً متيناً بالمؤشرات الأساسية للاقتصاد الحقيقي. ومن الملائم، في ذلك السياق، التفكير في منح الاقتصادات الصاعدة دوراً أكبر في عملية صنع القرار. ويستتبع ما يتسم به النظام الاقتصادي الدولي من طابع عالمي ومن تكافل تحمّل مسؤولية عالمية، أساساً من جانب اقتصادات العالم الرئيسية، ويمكن الاعتماد على بلده فيما يتعلق بتمسكه بدوره التقليدي كشريك يتحلى بالإحساس بالمسؤولية.

٥٤ - واستطرد قائلاً إن حكومة بلده، بصفتها رئيسة مجموعة العشرين في عام ٢٠١٣، تعتقد أن المنظمة ينبغي أن تتحمل تماماً عبء القيادة الناجعة وأنها ينبغي أن تصبح منبراً توضع فيه قواعد منصفة للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة لجميع البلدان. وتتكون القيادة الناجعة من اتخاذ قرارات واقعية توحي بالثقة وتيسّر البحث عن حل أساسي للركود وانعدام الاستقرار العالميين.

٥٥ - وأكد أن الأمم المتحدة تواجه تحديات هائلة فيما يتعلق بتأمين الاتفاقات السياسية التي تم التوصل إليها في مؤتمر ريو + ٢٠ وتوطيد جهود دامت ١٥ عاماً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما لإيجاد مستوى أكبر من المساءلة تماشياً مع مبادئ التنمية المستدامة. وقال إن أهداف التنمية المستدامة ستكون عنصراً أساسياً من عناصر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلا أنها ينبغي ألا تنتقص من قيمة الأهداف الإنمائية للألفية أو تجعل المجتمع الدولي يحيد عن جهوده الرامية إلى تحقيقها.

٥٦ - واستدرك قائلاً إن التنمية المستدامة ليست أيضاً مسألة بيئية تماماً، وذلك لأن الحفاظ على البيئة يتطلب موارد مالية تستحيل تعبئتها في فترة تشهد ركوداً اقتصادياً. ولا يمكن للنمو الاقتصادي بدون تقدم اجتماعي وإزالة الظلم أن يكفل الاستقرار الاجتماعي أو التنمية. فما يلزم هو نموذج إنمائي عالمي جديد قائم على التضامن تُعطى فيه الأولوية للرخاء البشري والحفاظ على التراث المشترك، وهو ما يمثل مهمة تلتزم بها الأمم المتحدة وسيُسهم فيها بلده بسخاء.

٥٧ - **السيد الدباشي** (ليبيا): قال إن بعض البلدان تمضي على الطريق نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ولكن بلداناً أخرى تكافح من أجل تحقيق تلك الأهداف وذلك لأسباب هيكلية، ولعدم قدرتها على تعبئة موارد كافية، وعدم وفاء بعض الشركاء في التنمية بالتزاماتهم. ويجب على الدول الأعضاء أن تعبّئ قواها وأن تستخدم الموارد المالية والاقتصادية بكفاءة. وتحث ليبيا أيضاً البلدان والمؤسسات المانحة على الوفاء تماماً بالالتزامات التي تعهدت بها للبلدان النامية. وأكد أن تنفيذ إصلاحات في السياسة الاقتصادية والاجتماعية الدولية ليس بالأمر المستحيل إلا أنه يستدعي وجود مؤسسات عالمية قوية، وإرادة سياسية دولية راسخة، ودعماً قوياً من داخل النظام المالي الدولي.

٥٨ - واستطرد قائلاً إن التدفقات المالية العابرة للحدود تزداد ازدياداً كبيراً ولكن النظام المالي العالمي لا يزال غير

مستقر. وعلاوة على ذلك، تظل البلدان الفقيرة التي تفتقر إلى إمكانية الحصول على رؤوس الأموال مهمّشة، الأمر الذي يتطلب العمل على أن يتشكل نظام مالي عالمي لما بعد عام ٢٠١٥ يتسم حقاً بالإنصاف والديمقراطية ويفضي إلى التنمية المستدامة.

٥٩ - وأردف يقول إن تغيُّر المناخ خطر يهدد بدرجة غير متناسبة البلدان النامية التي تفتقر إلى موارد كافية وإلى القدرات التقنية اللازمة للتصدي لتلك الظاهرة بفعالية والتخفيف من تأثيراتها. وعلى الرغم من أن ليبيا استثمرت عشرات البلايين من الدولارات في مشاريع لاتقاء التصحر وتدهور التربة، ستثبت تلك الجهود في نهاية الأمر عدم كفايتها بدون وجود دعم إقليمي ودولي. وتأمل ليبيا أن يفضي مؤتمر الدوحة المقبل المعني بتغيُّر المناخ إلى اتفاق شامل تتولى فيه الدول تماماً مسؤولياتها فيما يتعلق بمكافحة تغيُّر المناخ.

٦٠ - ومضى يقول إن السياسات الدولية ينبغي أن تتيح مجالاً أكبر للاستقلالية السياسية وينبغي لنظام التجارة المتعدد الأطراف أن يسعى إلى إزالة القيود التجارية غير العادلة المفروضة على السلع والخدمات من البلدان النامية عندما تتمتع بميزة نسبية. وفي ذلك الصدد، ترحب ليبيا بتوسيع قائمة السلع الأفريقية المعفاة من الرسوم الجمركية عند استيرادها إلى البلدان المتقدمة. وعلاوة على ذلك، أبرمت ليبيا عدداً كبيراً من الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف أو اتفاقيات المعاملة التفضيلية في مجالي التجارة والاستثمار مع البلدان العربية والأفريقية.

٦١ - واختتم كلمته قائلاً إن التجارة العادلة يمكن استخدامها كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية إلا أن الدول الأعضاء تحتاج في بعض الأحيان إلى سن تدابير لحماية اقتصاداتها الوطنية؛ وينبغي احترام القرارات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تتخذها الدول الأعضاء.

٦٢ - **السيد السليّم** (المملكة العربية السعودية): قال إن الأزمتين الاقتصادية والمالية اللتين بدأتا في عام ٢٠٠٨، وارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأساسية، والتأثيرات السلبية لتغيُّر المناخ كان لها أثر غير متناسب على البلدان النامية، وأدت إلى تفاقم أوجه انعدام المساواة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وإلى تزايد انعدام الاستقرار العالمي.

٦٣ - وأضاف قائلاً إن من الواجب إقامة شراكات عالمية لمعالجة الأسباب الجذرية لمختلف الأزمات ونتائجها. ولا يمكن أن تتحقق كفالة المساواة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية المستقرة في العالم إلا من خلال جهود جماعية تستند إلى إحساس بالمسؤولية المشتركة. ومن اللازم بناء اقتصاد عالمي يقوم على شراكة جديدة وقوية بين الدول النامية والدول المتقدمة على أساس من العدل والمساواة والشفافية. ويجب أن تتجنب الدول السياسات الحمائية، وتقلل من الدعم الذي تقدمه لتجارتها، وتختتم بنجاح جولة مفاوضات الدوحة. وعلى وجه الخصوص، يجب على الدول الصناعية أن تقلل من الدعم الذي تقدمه لتجارتها وأن تيسّر نفاذ السلع المنتجة في البلدان النامية إلى أسواقها. ويلزم أيضاً اتباع نهج شامل لمعالجة الآثار القصيرة الأجل والطويلة الأجل للأزمة الغذائية وتداعياتها المتعلقة بحقوق الإنسان. ويجب على الدول الأعضاء، في جملة أمور، تشجيع الاستثمار في الزراعة واستصلاح الأراضي والبحوث العلمية وذلك بهدف كفالة الأمن الغذائي.

٦٤ - واستطرد قائلاً إن المملكة العربية السعودية نجحت، على الصعيد المحلي، في القضاء على الفقر المدقع والجوع قبل الموعد المحدد للهدف الإنمائي للألفية الخاص بذلك وهو عام ٢٠١٥. وحققت أيضاً بل وتجاوزت بعض الأهداف الأخرى ذات الصلة. والمملكة العربية السعودية أيضاً هي واحدة من أكبر الدول المانحة في العالم للمساعدة الإنمائية الرسمية وقدمت ما يقارب ١٠٣ بلايين دولار كمعونات

لأكثر من ٩٥ بلداً نامياً خلال الأعوام الخمسة والثلاثين الأخيرة. وهذا المبلغ يتجاوز النسبة المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية التي حددتها الأمم المتحدة والبالغة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

٦٥ - وأكد أن المملكة العربية السعودية تبذل كل ما في وسعها لتشجيع الحوار بين منتجي الطاقة ومستهلكيها وأنها تعمل باستمرار على كفالة الاستقرار في أسواق البترول العالمية ولكنها تشعر بالقلق بشأن طبيعة السياسات الانتقائية التي تتبعها بعض الدول الصناعية وترى أن الدعوة إلى الابتعاد عن استعمال الوقود الأحفوري لمعالجة تغيُّر المناخ هو حل غير عملي. وعلاوة على ذلك، تتوافر تقنيات جديدة لعزل الكربون تسمح للمجتمع الدولي باستعمال الوقود الأحفوري لإنتاج الطاقة مع التخفيف من أي أضرار تلحق بالبيئة.

٦٦ - واختتم كلمته قائلاً إن المملكة العربية السعودية تعمل، ضمن إطار برنامجها التنموي الوطني التاسع، على تعزيز حماية البيئة. وقد وقّعت على العديد من الصكوك الدولية في ذلك المجال، من بينها بروتوكول كيوتو، وستواصل المشاركة على نحو تام في الجهود العالمية لحماية البيئة. وتحث المملكة العربية السعودية جميع الدول الأعضاء على التقيُّد بمبادئ ريو، لا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

٦٧ - **السيد تانين** (أفغانستان): قال إن الأزمة المالية العالمية كان لها تأثير ضار بشدة على أقل البلدان نمواً، وإن قضايا الفقر، والجوع، وتغيُّر المناخ، والكوارث الطبيعية، والطاقة، وانعدام الأمن الغذائي، وتقلّب الأسواق، والديون التي لا يمكن التغلب عليها هي قضايا مستمرة، وتقوّض الجهود التي تبذلها تلك البلدان لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ومع ذلك، تعتقد حكومة بلده اعتقاداً راسخاً بأن تلك التحديات يمكن التغلب عليها من خلال اتخاذ إجراءات فعالة ومنسقة ومتماسكة من جانب جميع الجهات المعنية، وتهيب بالبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بالتعاون مع البلدان النامية في جهودها الإنمائية وذلك على شكل تقديم مساعدات مالية وتقنية لها.

٦٨ - وأضاف قائلاً إن بلده بدأ، منذ الإطاحة بطالبان في عام ٢٠٠١، في إعادة بناء هياكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكفالة سُبل حصول جميع مواطنيه على الخدمات الأساسية. وقد خطا خطوات هائلة في العقد المنصرم في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والبنية التحتية الاقتصادية. ولكن تزعزُع الحالة الأمنية وتهديد الإرهاب ما زالا يعوقان تنفيذ سياسات حكومة بلده الإنمائية. ولذا ينبغي أن تولي اللجنة الثانية الاعتبار الواجب للقضايا المتعلقة بالأمن وأثرها على التنمية في البلدان الخارجة من نزاعات.

٦٩ - واستطرد قائلاً إن أفغانستان انضمت إلى المجتمع الدولي في الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٤، معتبرة عام ٢٠٢٠ الموعد المستهدف لإنجازها. وعلى الرغم من التحديات المستمرة، لا تزال حكومة بلده ملتزمة بتحقيق تلك الأهداف بدعم من المجتمع الدولي وتعتقد أن مناقشة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي ألا تتعارض مع العملية. ويتعرض مصدر الدخل الرئيسي لبلده، وهو الزراعة، لتهديد بفعل التصحر وتغيُّر المناخ. وإضافة إلى ذلك، ألحق النزاع الذي دام عقوداً، إلى جانب معدل النمو السكاني المرتفع، ضرراً شديداً بالأراضي الزراعية وبالبنية التحتية في بلده. ولذا فهو يهيب بالمجتمع الدولي أن يساعد القطاع الزراعي بتقديم الدعم التقني والمالي. وأعرب عن تأييد أفغانستان الشديد لموقف مجموعة الـ ٧٧ والصين وهو أن الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو ينبغي أن يظلا الإطار المتعدد الأطراف المحوري لمواجهة تغيُّر المناخ.

٧٠ - وأعرب، أخيراً، عن تأييد بلده لتوثيق التعاون بين البلدان النامية والشركاء في التنمية، فضلاً عن الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل ألماتي من أجل كفالة تقديم دعم معزز ويمكن التنبؤ به وموجه إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية.

٧١ - **السيدة سميث** (النرويج): قالت إن إدراج المرأة النرويجية في قوة العمل قد ساهم في النجاح الاقتصادي الذي حققه بلدها وأن التنمية والتوزيع المنصف ينبغي بوجه عام النظر إليهما في سياق المساواة بين الجنسين. فالصلة بين تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واضحة، ويُعتبر بلدها مثالاً أساسياً لذلك المبدأ. ومنح إجازة والدية مضمونة هو السبيل إلى تمكين المرأة من المشاركة في قوة العمل وفي إيجاد حلقة إيجابية. وتمثل إجازة الوالدية السخية في النرويج، بدورها، نتيجة مباشرة لمشاركة المرأة في قوة العمل.

٧٢ - وأضافت قائلة إن محور التركيز ينبغي، مع بقاء ثلاث سنوات فقط على الموعد النهائي المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ألا يحيد عن العمل المضطلع به. ويلتزم بلدها، قبل أن يحوّل اهتمامه إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسيواصل جهوده المكثفة في ذلك الاتجاه، لا سيما فيما يتعلق بالأهداف ذات الصلة بالصحة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، وهو التزام ينعكس في قراره أن يسهم بنسبة قدرها ١ في المائة من دخله القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية في عام ٢٠١٣.

٧٣ - وفيما يتعلق بخطة ما بعد عام ٢٠١٥ ذكرت أن حكومة بلدها أصدرت كتاباً أبيض بشأن سياسة الأمم المتحدة يفصّل رؤيتها بشأن سُبل تعبئة المجتمع العالمي والموارد العالمية، وتجديد الالتزام السياسي من جانب العالم بالتنمية. وبينما انتشل النمو الاقتصادي خلال العقد المنصرم بلداناً كثيرة من وهدة الفقر، فإن العدد الإجمالي للفقراء ما زال ثابتاً بشكل أساسي، مما يعني ضمناً أن نسبة مئوية ضئيلة فقط من الأشخاص هي التي تستفيد من النمو الاقتصادي. ومن المهم كفالة أن تحتل إعادة توزيع الثروة داخل البلدان وفيما بينها مكانة محورية في إعداد خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي أن تعبئ البلدان النامية المزيد من مواردها المحلية بتوسيع نطاق قاعدتها الضريبية، ومكافحة الفساد، وزيادة الشفافية والمساءلة.

٧٤ - وأكدت أن من الجوهري، عند الوفاء بولاية مؤتمر ريو + ٢٠ المتمثلة في تنسيق مجموعة من أهداف التنمية المستدامة مع خطة ما بعد عام ٢٠١٥، تجنّب وجود مجموعتين منفصلتين من الأهداف تتنافسان على الموارد وعلى الاهتمام السياسي، قائلة إن العمليتين ينبغي إدماجهما في إطار واحد وفي مجموعة واحدة من الأهداف تكون ذات وجهة إنمائية وينبغي أن تدمجا جميع أبعاد التنمية المستدامة.

٧٥ - وأردفت قائلة إن الأمم المتحدة أجرت، استجابة منها لانتقادها على أساس عدم كفاءة هياكلها وازدواجيتها، إصلاحات كبيرة. وحققت البرامج التجريبية بخصوص ”توحيد الأداء“ نجاحاً. وأبدت البلدان التجريبية روحاً قيادية وتصميماً في متابعة تلك الإصلاحات والنهوض بالتماسك على نطاق المنظومة. وبلغت الآن المرحلة التجريبية نهايتها وآن الوقت لإدماج ”توحيد الأداء“ والاعتراف به باعتباره الطريقة الرئيسية لعمليات الأمم المتحدة القطرية.

٧٦ - وقالت إنها تود، أخيراً، أن تؤكد على أهمية أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة). فمع تزايد عدد سكان مدن العالم بمقدار ٣ ملايين شخص كل أسبوع يستحق الثناء عمل ذلك البرنامج على وضع قواعد ومعايير جديدة للتنمية الحضرية وتخطيطه لعقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في عام ٢٠١٦.

٧٧ - **السيدة روبياليس** (نيكاراغوا): قالت إن العالم يواجه الآن أسوأ أزمة اقتصادية تعيها الذاكرة الحية، وأولئك الذين أعلنوا كذباً أنه قد تم التغلب عليها يواجهون الآن احتمال حدوث انتكاسة تترتب عليها عواقب لا يمكن التنبؤ بها. ونتيجة لذلك، من الضروري تغيير النموذج الذي يحكم النظام الدولي والذي يجري فيه استغلال الأغلبية على يد الأقلية، ومن الواجب إقامة بنية مالية جديدة.

٧٨ - وأضافت قائلة إنه يجري في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بناء مجتمع جديد قائم على الأخوة والتضامن والتكامل والتعاون وذلك عن طريق التحالف البوليفاري للأمريكتين وتحالف بتروكاريبي، اللذين يشجعان التجارة العادلة في المواد الخام والمنتجات الزراعية وموارد مصايد الأسماك. ونتيجة لذلك فإن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدها بلغت الآن درجة غير مسبوقة من القوة. فوفقاً للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من المتوقع أن ينمو اقتصاد بلدها بنسبة قدرها ٨،٩ في المائة، مما يجعله البلد الوحيد في المنطقة الذي تجاوز معدل نمو العماله فيه ٦ في المائة.

٧٩ - واستطردت قائلة إن مؤتمر ريو + ٢٠ أتاح للعالم فرصة لإعادة تأكيد إرادته السياسية بخصوص خطة التنمية وتحديد التزامات راسخة، ولكن هذا لم يكن كافياً. فمن المهم بنفس القدر إعادة التفكير في البنية الاقتصادية الدولية كي تراعي رؤية كلية للاقتصاد العالمي تنهض بالشمول والمساواة الاجتماعيين. وهي تأمل أن تتيح عملية متابعة مؤتمر ريو + ٢٠ إطاراً مؤسسياً أكبر لتلك المُثل العليا.

٨٠ - وبخصوص تغيُّر المناخ أكدت أن البلدان المتقدمة النمو ينبغي تشجيعها على أن تتحمل مسؤولياتها التاريخية وأن تبادر إلى معالجة القضية في سياق الاتفاقية الإطارية. وقالت إن نيكاراغوا تؤيد النص على فترة التزام ثانية في إطار بروتوكول كيوتو وتأمل أن يجري في القريب العاجل تنفيذ القرارات التي اتُخذت في مؤتمري كانكون وديربان المعنيين بتغيُّر المناخ. ويدعو بلدها، في الختام، إلى عقد مؤتمر جديد معني بتمويل التنمية، لأن أربع سنوات قد انقضت بالفعل منذ انعقاد المؤتمر السابق، ومع ذلك لم يتم التوصل إلى اتفاق دولي لمعالجة الأزمة الاقتصادية.

٨١ - **السيدة كوزينس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن المشهد الإنمائي يتغير بسرعة، بحيث تحققت مكاسب إنمائية عالمية غير مسبوقة في السنوات الأخيرة. فقد تم انتشال مئات الملايين من البشر من وهدة الفقر، وتحقق عدد من غايات الأهداف الإنمائية للألفية، من قبيل زيادة سُبل الحصول على مياه الشرب، وتحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة، والتحاق البنات بالتعليم الابتدائي. بيد أن تلك المكاسب لم تتحقق في كل مكان أو بخصوص كل قضية. وتشمل أوجه القصور عدم إحراز تقدم في الحد من معدلات الوفيات النفاسية، مع استمرار كون الجوع وسوء التغذية يشكلان تحديين عالميين رئيسيين. وشهدت أقل البلدان نموا، على وجه الخصوص، تحسينات محدودة، بحيث تتخلف البلدان المنخفضة الدخل المنكوبة بالنزاعات تخلفاً كبيراً عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٢ - وأضافت قائلة إن الانتعاش الاقتصادي العالمي ما زال في الوقت ذاته منقوصاً، وما زالت معدلات البطالة في كثير من بقاع العالم مرتفعة بشكل ثابت، فضلاً عن أن التجارة تكبحها الشواغل المتعلقة بالديون السيادية، وأدى تقلّب أسعار الأغذية والطاقة إلى تفاقم عدم اليقين الاقتصادي. وأكدت أن بلدها، بوصفه أكبر بلد مانح للمعونة في العالم، سيواصل إعطاء أولوية للاستراتيجيات الرامية إلى التخفيف من تلك المخاطر والنهوض بالتنمية المستدامة والشاملة من خلال برامج من قبيل برنامجي ”صحتنا العالمية“ و ”الغذاء للمستقبل“. وسيواصل،

إضافة إلى ذلك، السعي إلى إيجاد حلول تكنولوجية مبتكرة لمواجهة تحديات العالم الإنمائية البالغة الأهمية.

٨٣ - وقالت إن من الضروري، مع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، دمج عمل اللجنة الثانية في سياق جهد حثيث لتحقيق تلك الأهداف. وفي ذلك السياق يشدد وفد بلدها على موضوعين شاملين هما: التمكين الاقتصادي وتهيئة الظروف البالغة الأهمية التي تتيح تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما الحوكمة الديمقراطية والخاضعة للمساءلة. وفيما يتعلق بالتمكين، يتمثل التزام أخلاقي في وضع النساء والفتيات وصغار السن والمحرومين والمهمشين في بؤرة الجهود الإنمائية في اقتصاد شامل. فبتعزيز المساواة وإتاحة الفرصة للنساء والفتيات ستُطلق إمكانات نصف سكان العالم؛ وبالنهوض بعمالة الشباب يمكن أن تتحول مجتمعات بأكملها؛ وبإدراج المهمشين في التخطيط الإنمائي سينبعث الأمل لملايين من البشر.

٨٤ - وفيما يتعلق بالحوكمة الديمقراطية والخاضعة للمساءلة قالت إن بلدها يأمل أن يكرّس عمل اللجنة الثانية ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً مزيداً من الاهتمام العملي لتعزيز الظروف البالغة الأهمية التي تتيح تحقيق التنمية، بما يشمل سيادة القانون ووجود سياسات ومؤسسات حكم فعالة. ويوحي الحكم الرشيد بالثقة في المجتمعات بكافة شرائحها، وبينما تظل المساعدة الإنمائية الرسمية أساسية، فإن القوة المحرّكة الحقيقية لتحقيق قدر كبير من النمو والتنمية هي الاستثمار وما يرتبط به من عوامل، من قبيل التجارة والتحويلات المالية، وهي أمور تعتمد جميعها على توافر مناخ من الثقة والاستقرار من أجل الانتعاش.

٨٥ - وأكدت أن من الأمور البالغة الأهمية، مع بدء المناقشة تواً بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أن تزيد كفاءة وفعالية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الاضطلاع بأنشطته الإنمائية، وأن على جميع الجهات المعنية مواءمة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نحو أفضل من أجل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

٨٦ - **السيد يامازاكي** (اليابان): قال إن الشعب الياباني ملتزم، بعد انقضاء عام ونصف العام على الدمار الذي لحق ببلده نتيجة لزلزال كبير، بأن ينقل الدروس التي استفادها من تلك الكارثة إلى أجيال المستقبل. وبتلك الروح، يعرض بلده الآن استضافة مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من الكوارث في عام ٢٠١٥، الذي يأمل أن يحصل على الموافقة الرسمية للجنة الثانية أثناء الدورة الحالية على استضافته له.

٨٧ - وقال، مشيراً إلى القرار المتعلق بالأمن البشري الذي اعتمدته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (A/RES/66/290)، إن الأمن البشري هو نهج فعال في تحديد ومواجهة التحديات الواسعة النطاق والشاملة التي يتعرض لها بقاء الناس على قيد الحياة وسُبل معيشتهم وكرامتهم، يعزز بناء القدرات والتمكين الاقتصادي للمجتمعات وللأفراد، لا سيما النساء والشباب. واستناداً إلى القرار، يعتزم بلده النهوض بالأمن البشري في جميع أنحاء العالم بالتعاون الوثيق مع مختلف الجهات المعنية. وتحقيقاً لتلك الغاية، ساهمت حكومة بلده بعشرة ملايين دولار في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، وستناقش الأمن البشري في أفريقيا في مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا (TICAD V) في عام ٢٠١٣.

٨٨ - واستطرد قائلاً إن وفد بلده يرحب، مع بدء المناقشات بشأن الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، بإنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة معني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتولت اليابان أيضاً دوراً قيادياً في تنظيم مجموعة حوار غير رسمي بشأن السياسات، تُعرف

باسم مجموعة الاتصال لما بعد الأهداف الإنمائية للألفية. وقد قررت المجموعة حتى الآن وجوب وضع إطار لخطة التنمية الجديدة من خلال عملية شاملة ترتكز على شراكة واسعة النطاق، ووجوب استناد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى قوة الأهداف الإنمائية للألفية القائمة. وأكد أن البساطة والقابلية للقياس ينبغي أن يكونا سمتيها المميزتين، وأنها ينبغي أن تكون قادرة على معالجة التحديات الناشئة وتلك التي تعاود النشوء، من قبيل العمالة، والإنصاف والمساواة، والحد من الكوارث، والبيئة، والاستدامة. وينبغي أن يكون الأمن البشري، والإنصاف، والاستدامة، والقدرة على الصمود هي المفاهيم الموجِّهة لخطة ما بعد عام ٢٠١٥، التي يجب أن تنبثق من مناقشة كاملة فيما بين الجهات المعنية بشأن كيفية تحقيق مستقبل مشترك.

٨٩ - وأكد أن بلده سيشارك بنشاط في عملية متابعة مؤتمر ريو + ٢٠، بما في ذلك من خلال المشاركة في المناقشات بشأن أهداف التنمية المستدامة، وكذلك في مبادرة المستقبل الأخضر، التي سيستضيف في إطارها مؤتمراً دولياً معنيا بالتخطيط الحضري في عام ٢٠١٣. وقال إن اليابان اتخذت عدداً من المبادرات الإقليمية والثنائية للحد من غازات الاحتباس الحراري، من بينها شراكة شرق أفريقيا للنمو المنخفض الانبعاثات الكربونية، واستراتيجياتها للنمو المنخفض الانبعاثات الكربونية وللتنمية المرنة مناخياً في إطار مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، وآليتها الجديدة للسوق المرونة. وستبذل اليابان أيضاً كل جهد ممكن لتحقيق توازن مثالي بين الطاقة الخضراء والنمو الاقتصادي وستسهم بنشاط في المناقشات بشأن مبادرة الأمين العام لتوفير الطاقة المستدامة للجميع.

٩٠ - وقال، معرباً مجدداً عن مسؤولية المجتمع الدولي عن مساعدة البلدان النامية على الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف، إن اليابان قد نفّذت بصفة منتظمة تعهدها بتقديم معونة لصالح التجارة تتمثل في تقديم ١٢ مليون دولار لمشاريع المساعدة المتعلقة بالتجارة. وتقوم اليابان، من خلال مشاركتها في استعراض المعونة المقدمة لصالح التجارة، بإطلاع مناطق أخرى على الدروس المستفادة في آسيا، ومن بين تلك المناطق على وجه الخصوص أفريقيا.

٩١ - وفيما يتعلق باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات قال إن من الواجب اتباع نهج مرن فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية، يستجيب للاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية ويتضمن منظور الأمن البشري. وأعرب عن تأييد وفد بلده للرأي المعرب عنه في تقرير الأمين العام ومفاده أن التعاون الإنمائي ينبغي أن يتكيف مع المشهد الإنمائي المتغير (A/67/93-E/2012/79). وأخيراً، أكد أن المشاكل المتعلقة بالتمويل الأساسي وغير الأساسي يجب أن تعكس الحقائق الراهنة؛ وأن طرائق التمويل المتنوعة لا يمكن تجميعها معاً ووصفها بأنها ''غير أساسية''.

٩٢ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): قال إن الانهيار المالي العالمي أبطل مشروعية الحمائية الأحادية وانفلات الأسواق في عالم يتسم بالعولمة، مع تذكيره جميع الجهات المعنية بالحاجة إلى الوحدة لمواجهة التحديات العالمية ولجبر المظالم التاريخية. ولما كان تحقيق الكثير من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، قد تعثّر في السنوات الأخيرة، من الضروري وضع خطة عمل فورية من أجل تحليل أسباب ذلك التراجع. وأي إطار إنمائي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الطرائق التي تغيّر بها سياق التنمية منذ الاتفاق على الأهداف الإنمائية للألفية، بما يشمل أنماط التفاوت بين البلدان في الاتجاهات المتعلقة بعمليات نقل التكنولوجيا، والديمغرافيا، وبناء القدرات، والتحضر، والهجرة. وفي الوقت ذاته، يجب ألا تكون الأزمة الاقتصادية العالمية ذريعة لعدم الوفاء

والالتزامات المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي أن يتقيد الشركاء في التنمية بالتعهدات التي قطعوها على أنفسهم قبل عشر سنوات في مونتيري وأن يتقيدوا بالالتزام بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة المقدمة على الصعيد الثنائي من أجل مساعدة البلدان النامية على تحمُّل الأزمة.

٩٣ - وفيما يتعلق باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة قال إن وفد بلده يرغب في أن يرى إيلاء الأهمية الواجبة من جانب منظومة الأمم المتحدة والبلدان الشريكة لرخاء البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في المستقبل. وهو يشارك مجموعة الـ ٧٧ والصين قلقها فيما يتعلق بتزايد اختلال التوازن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية للأنشطة التنفيذية، وتزايد عدم إمكانية التنبؤ بها، وتزايد اتسامها بالتجزؤ، وتزايد تكاليف المعاملات المتعلقة بها، ويأمل أن يفضي استعراض السياسات المقبل إلى إيجاد حل لتلك المشاكل الأساسية.

٩٤ - وفيما يتعلق بتغيُّر المناخ قال إن من الحيوي تنشيط صندوق التكيّف على الفور وتجديد موارده من أجل توزيعها على أشد البلدان هشاشة؛ وإلا سيكون من المستحيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد اعتمد بلده بالفعل خطة عمل بشأن تغيُّر المناخ مكونة من ١٣٤ نقطة، ولكن معظم برامجها تواجه تأخيرات في التنفيذ نتيجة لشح الموارد وعدم توافر تكنولوجيا خضراء حديثة.

٩٥ - وأردف قائلاً إن وفد بلده يحث أيضاً الجمعية العامة على أن تطلق دونما تأخير عمليات المتابعة المتفق عليها في مؤتمر ريو + ٢٠ بكفالة تمثيل متوازن للبلدان النامية، والتطبيق الفعال الكامل لنتائج المؤتمر، وتهيئة إمكانيات التنفيذ الكافية للبلدان النامية. وتستحق أقل البلدان نمواً أن تدلي بدلوها في أي فريق عامل يُنشأ لوضع أهداف التنمية المستدامة.

٩٦ - وأخيراً، قال إن الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات التجارية الدولية مدعاة لقلق شديد بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً. ويتوجب على الشركاء في التنمية إبداء مزيد من المرونة والإرادة السياسية لتأمين التبكير باختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، لا سيما فيما يتعلق بإتاحة نفاذ المنتجات من أقل البلدان نمواً معفاة من الحصص ومن الرسوم الجمركية وفيما يتعلق بحرية انتقال اليد العاملة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.